٦٣٩٩ بناء يحتاج إلى تدعيم في اللاذقية و٤٩٩١ إلى ترميم

الوزيرة بركات: المقترحات والمناقشات ستصب في تجاوز الصعوبات وإغناء آلية العمل

محافظ اللاذقية: الزلزال شكل تحدياً كبيراً أمام العمل الحكومي في ظل قلة الموارد وأحياناً ندرتها

| اللاذقية – عبير محمود

أقيمت أمس ورشة عمل مكثفة وجلسة حوارية في مبنى محافظة اللاذقية لتتبع تنفيذ الخطة الوطنية للتعاطي مع تداعيات الزلزال، ورصد الصعوبات والأطر اللازمة لمعالجتها، ووضع برامج تنفيذية للمرحلة القادمة على مستوى المحافظة، بمشاركة ممثلي المؤسسات الحكومية المعنية، وعدد من المنظمات والمؤسسات الأهلية والمجتمعية إلى جانب غرفة عمليات الإغاثة ورؤساء الوحدات الإدارية في المحافظة.

وعرض المشاركون خلال الورشة التي عقدت بحضور وزيرة الدولة لشؤون تنمية المنطقة الجنوبية الدكتورة ديالا بركات ومحافظ اللاذقية عامر إسماعيل هلال، مراحل العمل ضمن الخطة الوطنية، وتقييمها في ضوء الموارد المتاحة، والجهود المبذولة من كل القطاعات والدعم الحكومي لتحقيق التعافي المبكر.

وناقش المشاركون في الورشة، ما تضمنته الخطة من تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية بدءاً من مرحلة الاستجابة الطارئة وتأمين مركز الإيواء والخدمات الصحية والإنسانية والمساعدات الإغاثية للمتضررين، والإجراءات لمساعدة المجتمعات المتضررة على استعادة دورة حياتها وتوفير البيئة التمكينية، والسبل الكفيلة بتحسين الواقع العمراني ليكون أفضل مما كان عليه قبل الكارثة، إضافة إلى الإجراءات التي تتّخذها الحكومة للوصول إلى المعالجة المطلوبة لكل أشكال الضرر التي خلفتها الكارثة.

كما تم عرض ومناقشة النموذج المتضمن مصفوفة توصيف الواقع الراهن، ووضع البرامج التنفيذية لبنود الخطة، وتحديد متطلبات التنفيذ والمعوقات لعمل الوحدات الإدارية بشكل فاعل، وتحديد آليات ومراحل العمل القادمة وفق برامج تنفيذية محددة الزمن على مستوى المحافظة.

وأكدت الوزيرة بركات أهمية الورشة في متابعة تنفيذ الخطة الوطنية للتعاطي مع تداعيات الزلزال وما نتج عن هذه الكارثة، ولفتت إلى أن المقترحات والمناقشات التي جرت خلالها ستصب في تجاوز الصعوبات وإغناء آلية العمل المتبعة على مستوى المحافظة للوصول إلى أهداف الخطة وتأكيد متابعة العمل والتركيز على حصول جميع المتضررين على حقوقهم.

ولفتت حبيب إلى طرح المعوقات التي تعترض العمل وخاصة ما يتعلق بتحديد الملكيات ومنها الأبنية المتهدمة المرحلة الأهم تتعلق بمرحلة التعافي، وتفعيل النشاطات الاقتصادية، والعمل على عودة الحياة إلى طبيعتها، وتأمين الحلول السكنية الآمنة لمتضرري الزلزال. بدوره محافظ اللاذقية عامر هلال أشار إلى أن الزلزال شكل تحدياً كبيراً أمام العمل الحكومي في ظل قلة الموارد وأحياناً ندرتها، بعد حرب إرهابية طويلة استهدفت مقدرات الدولة وبنيتها التحتية وترافقت مع حصار اقتصادي جائر.

ولفت إلى أن العمل على مساحة المحافظة للتعاطي مع تداعيات هذه الكارثة، تم بالتشاركية والتشبيك بين الجهات الحكومية على مختلف مستوياتها وفعاليات المجتمع المحلي والمنظمات الأهلية وغير الحكومية التي قدمت كل جهد ممكن، وما رافقها من إحساس كبير بالمسؤولية المجتمعية.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أكد رئيس مجلس محافظة اللاذقية تيسير حبيب، أهمية ورشة العمل لمناقشة كل الأمور المتعلقة بالخطة الوطنية للتعاطي مع تداعيات الزلزال، مشيراً إلى مناقشة عمل ودور كل جهة معنية بتنفيذ هذه الخطة وتأكيد متابعة العمل والتركيز على حصول جميع المتضررين على حقوقهم.

ولفت حبيب إلى طرح المعوقات التي تعترض العمل وخاصة ما يتعلق بتحديد الملكيات ومنها الأبنية المتهدمة ضمن محال تجارية وسيارات وغيرها من الأضرار التي نجمت عن زلزال شباط الماضي.

رئيس غرفة العمليات في محافظة اللاذقية بشار نديم أسد أكد بمداخلة له، العمل المستمر لتنفيذ بنود الخطة بالتنسيق بين المعنيين، والتعاون مع المنظمات الأممية والدولية لتوزيع المساعدات النقدية على الأسر المتضررة من كارثة الزلزال.

وذكر أسد أن نسبة الكشف على الأبنية بلغت ٦٠ بالمئة مع متابعة عمل اللجان الجهات المعنية بمتابعة العمل فيها وطرح أمور مهمة وقيّمة شملت عدة جوانب منها تأمين السكن البديل والمأوى وإغلاق مراكز الإيواء ونتائج الكشف على العقارات والأبنية المتضررة من خلال عمل لجان السلامة العامة والإطار الزمني لانتهاء العمل بكل منها.

وأشارت إلى تحديد عدة جهات ضمن الورشة لما يعيق العمل، وتم تأكيد أهمية التنسيق بين كل الجهات لتحديد مسؤولية كل جهة معنية بتنفيذ بند من بنود الخطة وطرح كل الحلول اللازمة لتذليل العقبات والمضي قدماً بالعمل فيها.

وخلال اجتماع الجهات المعنية في ورشة العمل، تم التطرق إلى تساؤلات مواطنين حول ما يتعلق بالممتلكات الشخصية وكيفية العمل على لحظها ضمن الخطة سواء أثاث منازل أو تجهيزات معينة غرفة العمليات تباعاً، مضيفاً إن هناك حالات تتم معالجتها بلجنة ٥٥٥ مع الجهات المعنية وذلك فيما يتعلق بإثبات الملكية، مؤكداً أن لا إشكاليات في تطبيق المصفوفة بشكل عام.

بدوره، أشار رئيس مجلس مدينة جبلة أحمد قنادیل إلى ضرورة تأمين أراضٍ تابعة للدولة لإنشاء مساكن بديلة للمتضررين إذ لا يملك مجلس المدينة أراضي بمساحات كافية لهذه الغاية، مبيناً أن ما يتم بناؤه نحو ١٢٠ شقة بديلة في حين أن عدد الشقق المتضررة ٢٤١ شقة، إضافة لمتضرري الأرياف، متقدماً بمقترح لإشادة ضاحية للمتضررين في أي مكان بما يضمن تأمين سكن للمتضررين من الكارثة، وبما يؤدي لتكامل العمل بين مدينة جبلة والريف.

رئيس مجلس جبلة: نحتاج إلى أراضٍ تابعة للدولة لبناء مساكن للمتضررين

حضر الورشة، رئيسا مجلسي المحافظة تيسير حبيب والمدينة حسين زنجرلي، وأعضاء المكتب التنفيذي، وأمين عام المحافظة، وممثل عن غرفة الصناعة والتجارة وثقابة المهندسين، ومديرو الجهات العامة المعنية، ومديريات الأمانة العامة في المحافظة.

ويشار إلى أن الورشة كانت قد عقدت أمس الأول في محافظة حلب، على أن تستكمل عملها في باقي المحافظات المتضررة جراء كارثة الزلزال لمتابعة عمل وتنفيذ الخطة الوطنية.

محافظ الحسكة يدعو إلى تنسيق العمل الإغاثي

| الوطن

أكد محافظ الحسكة لؤي محمد صيّوح خلال لقائه محمد المطيران، مدير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في محافظة الحسكة UN OCHA، والدكتور محمود حديد مدير مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المحافظة UNDP، ضرورة زيادة تدخّل مكاتب الأمم المتحدة العاملة في محافظة الحسكة لتلبية احتياجات مواطني المحافظة، الذين يعيشون ظروفاً إنسانية صعبة، في ظل سياسة التضييق والحصار التي ينتهجها كل من المحتل الأميركي والمحتل التركي وممارساتهما بحق أبناء المحافظة.

ودعا المحافظ إلى أهمية تنسيق العمل الإغاثي بين مكاتب منظمة الأمم المتحدة بالمحافظة ومؤسسات الدولة الحكومية ذات الصلة، لتحديد قوائم الاحتياجات وفق أهميتها، ومن ثم معالجتها والتعامل معها من خلال عمل المنظمات الإنسانية.

وتم الاتفاق في نهاية اللقاء على تنظيم ورشات عمل بين مكاتب المنظمات الإغاثية العاملة في الشأن الإنساني ومؤسسات الدولة الحكومية، من أجل تحديد قوائم الاحتياجات الضرورية بشكل دقيق وحسب الأولوية، وصولا إلى الإسراع بتنفيذ المشروعات وتخديم أوسع شريحة ممكنة من أبناء المحافظة وفق شروط الأولويات المشار إليها.

٩٠٠ معاملة «هبة» خلال أسبوعين

الأسعد: سهّل الإجراءات ووضع معايير ورسوماً محددة بغض النظر عن تاريخ صنع المركبة

| محمود الصالح

كشف مدير النقل الطرقي في وزارة النقل محمود الأسعد عن تسجيل أكثر من ٩٠٠ معاملة نقل ملكية لآليات بموجب القانون ١٣ لعام ٢٠٢٣ الذي صدر بداية الشهر الجاري والذي بدأ تطبيقه في الأسبوع الثاني من صدوره، وذلك بعد برمجة عمليات النقل حاسوبياً وفق نص القانون الجديد.

وأكد الأسعد في تصريح لـ«الوطن» تفعيل معاملة نقل الملكية الهبة بجميع أنواعها (نقل ملكية- هبة إلى الأصول والفروع والزوجة والزوج- نقل ملكية للغير). وتمت برمجة هذا النوع من المعاملات على برنامج إدارة المعاملات الإلكترونية، وأصبحت جاهزة ومستخدمة لدى مديريات النقل وفق القانون الجديد بحيث يمكن لأصحاب هذا النوع من المعاملات مراجعة مديريات ودوائر النقل لاستكمال وإنجاز معاملات مركباتهم، والاستفسار والتواصل مع كوادر النقل المعنية في كل مديرية أو مدير النقل بشكل مباشر، وعدم إدخال وسطاء أو استقاء المعلومات من غير المختصين في المديرية حرصاً على حسن سير الإجراءات وسلامتها وتجنباً لتعرضهم أو وقوعهم في أي أخطاء أو تكبد أي أعباء إضافية.

وبين مدير النقل الطرقي أن الهدف من صدور هذا القانون هو وضع معايير لكيفية نقل الملكية عن طريق الهبة حيث تم بموجبه تمييز الشخص المنقولة إليه الملكية إذا كان من الأصول والفروع أو غير ذلك حيث تم التمييز من خلال مقدار الرسوم المترتبة على نقل الملكية.

الحسن: أعفى معاملات «الهبة» من فتح الحساب البنكي للطرفين

وأشار الأسعد إلى أن القانون سمح بنقل الملكية إلى الأصول والفروع والزوجة أو الزوج على أن يكون مقدار الرسم اللازم لنقل الملكية هو ٥ بالمئة من قيمة المركبة فقط بغض النظر عن سنة صنع المركبة.

كما سمح القانون بنقل الملكية إلى غير المذكورين أعلاه وفق الهبة على أن يكون مقدار الرسم اللازم لنقل الملكية هو ١٥ بالمئة من قيمة المركبة فقط بغض النظر عن سنة صنع المركبة.

وأشار إلى أنه تم تطبيق القانون من تاريخ صدوره من خلال تنظيم البرنامج على برنامج المركبات وتم تحديد جميع الحالات من خلال بعض الأسئلة التي تطرح على البائع والشاري(الواهب والموهوب). وعن عدد الآليات التي تقلت ملكيتها في جميع المحافظات خلال الأسبوعين الماضيين منذ بدء تطبيق القانون الجديد أوضح أنه منذ تاريخ صدور القانون حتى الآن تم تنفيذ نحو ٩٠٠ معاملة حتى الآن فالقانون طبق بعد أسبوع من صدوره إلى حين تجهيز البرامج.

وأوضح الأسعد أن عمليات نقل الملكية عن غير طريق الهبة (البيع العادي) بقيت رسومها مرتبطة بتاريخ صنع الآلية، وهناك رسوم أقل من ٥ بالمئة في البيع العادي وكذلك هناك رسوم أكثر من ١٥ بالمئة.

مدير النقل في دمشق ثائر رنجوس قال: إن هذا القانون سهل إجراءات نقل الملكية للمركبات في حال الهبة، إضافة إلى تحديد مبلغ الرسوم من دون أي ارتباط بسنة صنع المركبة، حيث يدفع الموهوب له مبلغ ٥ بالمئة من القيمة المسجلة للمركبة في إضبارتها إذا كان من الأصول أو الفروع من دون النظر إلى سنة الصنع، وفي حال كانت الهبة من شخص عادي إلى شخص عادي آخر تكون الرسوم ١٥ بالمئة من دون النظر لتاريخ الصنع، وأشار رنجوس إلى أن الواهب والموهوب في كلتا الحالتين بين الأصول والفروع أو بين الأشخاص العاديين غير ملزم بفتح حساب مصرفي وإيداع المبلغ المالي المطلوب فيه، وهذا ساهم في سرعة إجراءات نقل المركبات بموجب هذا القانون، وفي دمشق تم إنجاز ٧٧ معاملة وفق القانون الجديد.

مدير النقل في حلب رامي الحسن أوضح أن نقل الملكية إلى أحد الأصول أو الفروع يحتاج إلى بيان قيد عائلي يثبت صلة القرابة بين الواهب والموهوب، ويمكن أن تكون الهبة بعوض أو من دون عوض، وفي حال كانت بعوض يحدد الرقم في البرنامج الإلكتروني، أما إن كانت من دون عوض فيتم أخذ تعهد من الطرفين بأن الهبة من دون عوض، وبين الحسن أن أهم شيء في القانون أنه حدد الرسم بغض النظر عن سنة الصنع، وكذلك أعفى معاملات الهبة من فتح الحساب البنكي للطرفين.

وذكر مدير النقل أن عدد المعاملات المسجلة في حلب وفق القانون ١١٠ معاملات أنجز منها بشكل كامل حتى أمس الأول ٩١ معاملة.

ملاحظات فنية تحول دون استلام محطة معالجة مصياف... وشركة البناء تتباطأ في المعالجة

| حماة- محمد أحمد خبازي

منذ سنوات طويلة وأهالي منطقة مصياف بريف حماة الغربي، يترقبون وضع محطة معالجة الصرف الصحي في منطقتهم، لرفع التلوث عن العديد من المصادر المائية والينابيع والأراضي الزراعية، في هذه المنطقة التي تعد من أهم مناطق المحافظة السياحية، وطال ترقبهم وآمالهم لم تتحقق، إذ لم توضع هذه المحطة بالخدمة لتاريخه، رغم أن حجر الأساس وضع لها منذ عدة سنوات ومدة تنفيذها ٣ سنوات وبتكلفة نحو ٣ مليارات ليرة.

وأكد الأهالي لـ«الوطن» ضرورة المحطة بهدف رفع التلوث عن الينابيع ومجاري الأنهار والأراضي الزراعية، ومن جهة أخرى الاستفادة من المياه المعالجة في ري وسقاية المزروعات ورفد سد أبو بعرة بالمياه الصالحة للري، إضافة إلى الاستفادة من الحماة الناتجة عن المعالجة في تسميد وتخصيب الأراضي الزراعية.

وأوضح الأهالي أن المحطة في حال وضعها بالخدمة والاستثمار تخدم نحو ٧٠ ألف نسمة بمدينة مصياف وقرى «ربعو وطير جملة وبقراقة والمزارع المحيطة بها إضافة إلى مدرسة المحاسبة».

ومن جانبه أكد مدير الشركة العامة للصرف الصحي في حماة فادي عباس، أن الشركة لم تستلم محطة المعالجة في مصياف حتى اليوم!.

وبيّنَ لـ«الوطن» أن البطء بمعالجة ملاحظات لجنة الاستلام حالت دون استلامها لتاريخه، وأوضح أن الجهة المنفذة – وهي فرع الشركة العامة للبناء والتعمير في حماة – تعمل على تلافي الملاحظات الفنية للجنة الاستلام ولكن ليس بالشكل المطلوب!.

وذكر أن المحطة تقع على مساحة ٤٢ دونماً، وتم توريد كامل تجهيزاتها الميكانيكية والكهربائية، وتجريب وإملاء حوضي الترسيب الثانوي والكلورة وحوض التجميع، للتأكد من كتامتها بعد تنفيذ أعمال العزل الداخلي لها، ولفت إلى أن المحطة مزودة بعكبس خاص بالحمأة الناتجة عن أعمال المعالجة، والتي تصلح كسماد عضوي يستخدم في تخصيب التربة الزراعية.

كما تضم مباني إدارية وأحواض تهوية وترسيب ثانوي وتكثيف وأحواضاً لتجفيف الحمأة وعددها ٨ إضافة إلى حوض كلورة وآخر للتجميع، وتبلغ غزارة المعالجة ٤٤٠٠ م٣ بالطقس الجاف و٧٠٠٠م٣ بالجو الماطر، وبشكل أقصى ١١٠٠٠ م٣ باليوم.

وأشار إلى أنه تم التشغيل التجريبي بالمياه النظيفة ومعايرة الأجهزة وهناك ملاحظات فنية يجب تلافيها وتم تزويد الجهة المنفذة بها، وهي تعالج محور بقراقة طير جملة مدرسة المحاسبة ومصياف وربعو ومعسكر الطلائع والمزارع التي على المسار وتستمر نحو ٧٠ ألف نسمة، وتستخدم المياه المعالجة للري المفيد للأشجار الحراجية وللحرائق والمزروعات التي لا تؤكل نيئة، وتصب مياه المحطة في نهر أبو بعرة، وفي حال وضع هذه المحطة بالخدمة ستخلص المنطقة من مياه الصرف الصحي الآسنة والتي لوثت المنطقة في العديد من الأماكن.

وأكد عباس أنه عندما يتم استدراك الملاحظات سيتم تجريبها لمدة أربع ساعات ومن ثم استلامها، كما أن المحطة بحاجة لخط معفى من التقنين، لزيادة ساعات عملها وكفاءتها، وقد تمت مراسلة وزارة الكهرباء منذ العام الماضي لتأمين هذا الخط.